

$$M = KY$$

الا ان فريدمان يؤكد ان الدالة (V) تتوقف على عدد المتغيرات وليس مجرد عامل ثابت (K) ومع ذلك فقد استبدل العامل الثابت (k) بعدة متغيرات بالدالة (v) لكنه افترض انها دالة مستقرة ان لم تكن ثابتة، وهذا هو السبب في تسمية مدرسة شيكاغو بانها نظرية حديثة في تحليل الطلب على النقود مما يدعو الى تسميتها بالنظرية الكلاسيكية الحديثة

أدوات السياسة النقدية

إن قيام البنك المركزي باستخدام وسائله أو أدواته النقدية والائتمانية في تحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان المصرفي كمهمة أساسية يتولاها من دون غيره من مؤسسات الجهاز المصرفي.

وتقسم أدوات السياسة النقدية التي يمكن ان يستخدمها وفقا لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع أولا ودرجة تطوره الاقتصادي ثانيا. وهي كالآتي:

اولا الأدوات الكمية: وهي الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد والائتمان المصرفي بغض النظر عن أوجه استخدام الائتمان والمسارات أو القطاعات التي يوجه إليها، ومن ثم التأثير في عرض النقود في الاقتصاد. ويتخذ هذا النوع من الأدوات للتأثير على إجمالي الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى الجهاز المصرفي، مما ينعكس على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان وتوليده وقدرتها في الاستثمار المصرفي أيضا. ويطلق عليها بالأدوات غير المباشرة لكونها تؤثر بشكل غير مباشر في عرض النقود عن طريق تأثيرها في كمية الائتمان وكلفته والذي ينعكس تأثيره على إجمالي الاحتياطيات النقدية لدى الجهاز المصرفي، ومن ثم على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان وتوليده.

١- أدوات السياسة الكمية تتكون من الأنواع الآتية:

أولاً: سعر إعادة الخصم (سعر البنك)

ثانياً: عمليات السوق المفتوحة

ثالثاً: التغير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

أولاً: سعر إعادة الخصم (سعر البنك): تعد الأداة الأولى التي استخدمتها البنوك المركزية في التأثير على مقدار الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية للاقتصاد. ويقصد بها سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية لقاء تقديمها للأوراق التجارية والمالية القصيرة الأجل التي بحوزتها بهدف إعادة خصم أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية للحصول على موارد نقدية إضافية أو جديدة لغرض تدعيم احتياطياتها النقدية ومن ثم زيادة قدرتها على منح الائتمان وتوليد (اشتقاق) ودائع جارية جديدة.

• هدف البنك المركزي من إعادة الخصم:

١. التأثير في كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي.

٢. التأثير على كلفة توفير الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية لعملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

• يعتمد تحديد إعادة الخصم على:

١. عرض السيولة والطلب عليها داخل السوق النقدي، بعبارة أخرى (الظرف الاقتصادي وحاجة الاقتصاد للسيولة).

٢. القدرة على الإيفاء به. فالأوراق المالية التي تتمتع بدرجة ضمان عالية يعاد خصمها بسهولة وبسعر أقل من نظيرتها المشكوك في تحصيل قيمتها.

• البية عمل سعر إعادة الخصم:

الحالة الاولى زيادة عرض النقد : يعمل البنك المركزي عند زيادة عرض النقود إلى مستوى غير مرغوب فيه وان هذه الزيادة في عرض النقد سوف تؤثر على استقرار الأسعار المحلية وذلك بسبب التوسع المفرط في تقديم الائتمان للوحدات الاقتصادية. فان البنك المركزي يعتمد إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية (تقييدية)، الهدف منها تقليص مقدار عرض النقد عن طريق زيادة سعر إعادة الخصم، أي رفع كلفة القروض التي يمنحها إلى المصارف التجارية. الأمر الذي يترتب عليه تقليل اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي وهذا يؤدي إلى تقليص مقدار الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية. أي يقلل من قدرتها على خلق الودائع الجديدة (المشتقة)، وفي المقابل سوف تعمل المصارف التجارية على زيادة سعر الخصم (سعر الفائدة) بالنسبة ذاتها وفي الوقت نفسه لارتفاع سعر إعادة الخصم على القروض الممنوحة إلى (الوحدات الاقتصادية) غير المصرفية عن طريق خصم الأوراق المالية والتجارية. ومعنى ذلك ان المصارف التجارية تعمل على نقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الوحدات الاقتصادية عن طريق رفع سعر الفائدة على الائتمان الذي تمنحه لعملائها، وهذا الإجراء سيؤدي إلى إحجام الوحدات الاقتصادية عن الطلب على القروض من المصارف التجارية لان العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون اقل من السابق، وإحجام اقتراض الوحدات الاقتصادية من المصارف التجارية يضع قيда للتوسع في منح الائتمان المصرفي ومن ثم في وسائل الدفع الآنية (كمية عرض النقود) المتاحة في الاقتصاد ونتيجة لذلك سوف ينخفض الإنفاق النقدي ومن ثم حدة الضغوط التضخمية.

الحالة الثانية انخفاض عرض النقد : في حالة انخفاض ما معروض من النقد ،يعمل البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية الهدف منها زيادة عرض النقود لغرض تنشيط الاقتصاد

فانه يلجأ إلى خفض سعر اعادة الخصم الأمر الذي يحفز المصارف التجارية على طلب المزيد من الائتمان من البنك المركزي مقابل تقديمها للأوراق المالية أو التجارية المخصومة وتحويلها إلى نقود حاضرة. ونتيجة لذلك تزداد الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية ومن ثم تزداد مقدرتها على خلق الائتمان. ومن جهة أخرى فان زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية سيدفعها إلى خفض سعر الخصم (سعر الفائدة) على القروض التي تمنحها إلى الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على القروض من قبل الوحدات الاقتصادية (الأفراد والمشروعات) لتوقعهم ان العائد المتوقع من استثمار المبالغ المقرضة سوف يكون أعلى من التكلفة المدفوعة على القروض إلى المصارف التجارية. مما يترتب عليه زيادة عرض النقود (وسائل الدفع الآنية) في الاقتصاد ومن ثم زيادة الأنفاق النقدي وبعدها زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام، الأمر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي للاقتصاد.

• العوامل التي تجعل من سعر إعادة الخصم سياسة غير فاعلة

١. عندما تتوفر احتياطيات نقدية كبيرة لدى المصارف التجارية تجعلها قادرة على تطبيق سياسة ائتمانية مستقلة عن السياسة التي يقررها البنك المركزي وذلك بالاعتماد على مواردها الذاتية في تقديم القروض وتوليد الائتمان.
٢. لا تبلغ هذه الأداة هدفها في حالة وجود مصادر متعددة للحصول على السيولة تلجأ إليها المصارف التجارية وقت الحاجة، والتي تقلل من أهمية حاجة المصارف التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي وكذلك تكلفتها.
٣. عندما تكون توقعات (الأفراد والمشاريع)
٤. متفائلة فان مقدار الائتمان الذي تطلبه هذه الوحدات من المصارف التجارية سوف لا يتأثر بارتفاع سعر الخصم لإمكانية (الأفراد والمشروعات) تعويضه عن طريق رفع أسعار

السلع المنتجة أو لان الأرباح المتوقعة من الإنتاج توف بكثير تكلفة الاقتراض من المصارف التجارية، ويحدث العكس عندما تكون توقعات الأفراد والمشروعات تشاؤمية وخاصة في أوقات الركود الاقتصادي.

٥. تغييرات سعر إعادة الخصم لا يتوقع ان يكون لها تأثير فاعل على مقدار الائتمان عندما يكون سوق الخصم (السوق النقدي) ضيقة وغير منتظمة كما في الاقتصادات النامية (قلة استثمار التعامل بالأوراق المالية والتجارية يشكل قيد يحول دون نجاح تطبيق هذه السياسة).

٦. في حالة حدوث ارتفاع في الأسعار الداخلية (المحلية) مصحوبا بفائض في ميزان المدفوعات فان فاعلية هذه الأداة سوف تنعدم وكذلك في حالة حدوث انخفاض في الأسعار مصحوبا بعجز في ميزان المدفوعات، لكن تصلح هذه الأداة في معالجة حالة الارتفاع في الأسعار مع حدوث عجز في ميزان المدفوعات أو (انخفاض في الأسعار مع حدوث فائض في ميزان المدفوعات) ويتوقع ان تنجح هذه الأداة في تحقيق آثارها المرجوة إذا استندت إلى سياسة السوق المفتوحة أو التغير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

٧. العلاقة بين التغير في سياسة سعر إعادة الخصم والآثار النفسية جراء تغير هذه السياسة أي توقعات الأفراد بالنسبة لاحتمالات تغير هذه السياسة من قبل البنك المركزي وفقا للاتجاهات الاقتصادية السائدة في اقتصاد البلد أي ما يسمى ((بأثر الإعلان))، فعندما يعلن البنك المركزي ان سوف يعتمد إلى رفع سعر إعادة الخصم مثلا، ان مثل هذا الإجراء سوف يولد شعورا لدى الأفراد والمشروعات ان السلطات النقدية عازمة على كبح الضغوط التضخمية. أما إذا أعلن البنك المركزي انه يعتمد إلى خفض سعر إعادة الخصم فان هذا الإجراء سوف يولد شعورا لدى الأفراد والمشروعات ان السلطات النقدية تعزم إلى تنشيط الفعاليات الاقتصادية.

ثانيا :عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الخاصة والحكومية في السوق المالية والنقدية محاولة منه للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في قدرة المصارف التجارية على التوسع او التقليل في حجم النشاط الائتماني والاستثماري. (أي التأثير في مقدار عرض النقود بما يتوافق ومستوى النشاط الاقتصادي). ويتوقف عمل هذه الأداة وفعاليتها على مدى توافر أسواق نقدية ومالية متقدمة، يتداول فيها الأوراق المالية الخاصة والحكومية بكميات مناسبة.

• الآلية عمل السوق المفتوحة

الحالة الاولى زيادة عرض النقد : عندما يتعرض الاقتصاد في أي بلد الى ضغوط تضخمية، فإن الامر يتطلب تدخل من قبل البنك المركزي لغرض الحد من التوسع في كمية عرض النقود. فإنه يعتمد الى الدخول في السوق النقدية والمالية بصفته بائعا للأوراق المالية الى الوحدات الاقتصادية (الافراد والمشروعات) والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. ويترتب على ذلك تقليص مقدار الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية فتقل قدرتها على منح الائتمان وينخفض عرض النقود ومن ثم يتقلص الانفاق والطلب الكلي في الاقتصاد.

الحالة الثانية انخفاض عرض النقد : ويحدث العكس عندما يتعرض الاقتصاد الى موجة من الركود او الانكماش الاقتصادي. فيلجأ البنك المركزي الى السوق المالية والنقدية بصفته مشتريا للأوراق المالية، ليضخ كمية إضافية من النقود داخل الاقتصاد، الامر الذي يترتب عليه زيادة في احتياطات المصارف التجارية ومن ثم زيادة قدرتها على منح الائتمان، فيزداد عرض النقود وزيادة الانفاق النقدي والطلب الكلي في الاقتصاد.

ولابد من التأكيد على الهدف الذي يسعى الى تحقيقه البنك المركزي عند تدخله في السوق النقدية والمتمثل في مراقبة عملية تنظيم عرض النقود عن طريق التأثير في سيولة المصارف التجارية وقدرتها على خلق الائتمان.

ثالثا: التغير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

نسبة يفرضها البنك المركزي على اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بحكم القانون او بحكم العرف والتقاليد ويحتفظ بجزء منها بشكل ارصدة نقدية في خزائن المصارف التجارية والجزء الاخر بشكل حساب جارٍ لدى البنك المركزي والغرض من ذلك لمواجهة سحبات المودعين من الناحية الأولى وتسوية حسابات المقاصة بين المصارف من الناحية الثانية ومواجهة النقص الحاصل في نقدية الصندوق ومنح القروض من ناحية ثالثة. وقد وجدت البنوك المركزية ضرورة السيطرة على مقدار الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية عن طريق احداث تسرب نقدي في احتياطات تلك المصارف، يتخذ شكل ما يسمى بمتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني (الاحتياطات النقدية الاجبارية). وتعتمد قدرة البنك المركزي في التأثير على منح المصارف التجارية للائتمان على سلطته في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني وفقا للظروف الاقتصادية في البلد

• الية عمل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

الحالة الاولى عندما تظهر بوادر الضغوط التضخمية في الاقتصاد: بسبب الافراط في منح الائتمان المصرفي فإنه يعمد الى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، الامر الذي يترتب عليه الآتي:

١. زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تعمل على تحويل الاحتياطات الفائضة الى احتياطات مجمدة.

٢. زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يعمل على انخفاض مقدار مضاعف الائتمان ويعود

سبب ذلك الى ان زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تعد تسربا نقديا.

٣. زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تؤدي الى تحجيم قدرة المصارف التجارية على توليد

الودائع المشتقة (الجديدة) فينتج عن ذلك تقليص مرغوب فيه بمقدار كمية عرض النقود.

الحالة الثانية عندما تظهر بوادر الانكماش في الاقتصاد: فعند حدوث حالة انكماش في

الاقتصاد، فإن البنك المركزي سوف يعمد الى خفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، الامر

الذي يترتب عليه زيادة الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية وينعكس ذلك في

زيادة قدرتها على منح الائتمان، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الإنتاج

والدخل والاستخدام ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد. يتضح من ذلك ان

تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني له تأثيرا كبيرا مباشرا على قدرة المصارف في توليد

الائتمان والتوسع في مقدار الودائع المشتقة او العكس.

• ويمكن استخدام هذه الأداة (السياسة) لإحداث تغييرات مرغوبة في الاحتياطيات النقدية

الفائضة لدى المصارف التجارية الناتجة عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى اقتصاد

البلد. فزيادة النسبة مثلا يمثل تجميد للسيولة النقدية لدى المصارف التجارية. ومن ناحية

أخرى تكون هذه النسبة كأداة فاعلة لدعم مستوى التوازن الخارجي للمحافظة على قيمة

العملة المحلية في الخارج، وتستعمل بمثابة اجراء تعويضي لتدقيق رؤوس الأموال المحلية

إلى الخارج نتيجة المضاربة. وما يصاحب ذلك من تدهور في قيمة العملة الوطنية في

أسواق الصرف الأجنبية. فزيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يجبر المصارف التجارية

على إعادة ما لديها من أموال تم توظيفها في الخارج. وبهذا الاجراء سيكون البنك المركزي

قد قام بتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ويكون مثل هذا الاجراء مفيد عندما تفقد أدوات

السياسة النقدية الأخرى فاعليتها في العمل على إعادة الأموال الوطنية الموظفة في الخارج الى الاقتصاد الوطني.

• العوامل التي تجعل من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني سياسة غير فاعلة

- ١- حالة الركود الاقتصادي لا تمارس هذه السياسة تأثيرا فاعلا ومؤكدا على النشاط الاقتصادي ، فخفض هذه النسبة رغم كونه يؤدي الى زيادة السيولة النقدية لدى المصارف التجارية الا انه قد لا يترتب عليها حدوث تغير في الطلب على الائتمان من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية عندما تكون توقعاتهم تشاؤمية بالنسبة للطلب الكلي والارباح المتوقعة.
- ٢- السلطات النقدية لا تستطيع تغيير هذه النسبة بصورة متكررة وفي فترات متقاربة، لان ذلك يؤدي الى حدوث ارباك في عمل المصارف، وعليه يصفها البعض انها أداة مولدة لعدم الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد.
- ٣- ان احتفاظ المصارف التجارية باحتياطيات نقدية كبيرة تكفي لمواجهة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لا يعني انها أداة نقدية ناجحة وفاعلة في التأثير على كمية الائتمان بشكل مؤكد وكذلك الإيفاء بطلبات الائتمان من قبل الوحدات الاقتصادية المقترضة.
- ٤- لا تستطيع هذه السياسة التمييز بين المصارف ذات العجز والمصارف ذات الفائض في الاحتياطيات النقدية في مناطق مختلفة في آن واحد لكونها تتعامل معها من دون روية وتبصر، فزيادة هذه النسبة او خفضها يؤدي الى خفض او زيادة السيولة النقدية لدى المصارف كافة بغض النظر عن حالة السيولة.

٢- ادوات السياسة النوعية تتكون من الأنواع الآتية:

تعد من الوسائل النوعية التي تهدف إلى التأثير في تدفق الائتمان نحو قطاعات اقتصادية معينة ، كالائتمان الاستهلاكي أو العقاري او الزراعي او الصناعي الخ . وهي وسائل تستعمل عادة مع الوسائل العامة الأولى . غير أن اهميتها تختلف حسب مرحلة التقدم الاقتصادي

والصيرفي التي يمر كل بلد ،و تستخدم السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي الأدوات النوعية فضلا عن الأدوات الكمية في الاقتصادات كافة. وتتمثل بمجموعة من الإجراءات تتخذها السلطة النقدية بهدف تحفيز أنواع معينة من الانفاق او الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان لها بما يناسب وتحسين الوضع الاقتصادي ورفع معدلات نمو الناتج القومي عن طريق التأثير المباشر في السياسة الائتمانية للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة.وان سبب الاعتماد على هذا النوع من الأدوات لتلافي وتجنب العيوب والنواقص التي قد تحدث عن استخدام الأدوات الكمية، ففاعلية الأدوات النوعية قد تعضد وتسد الأدوات الكمية، ويمكن ان توفر الموارد اللازمة لتنشيط قطاع اقتصادي معين بمقدار يفوق القطاعات الأخرى.وان من اهم هذه الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها لا يتعارض مع اهداف السياسة النقدية الآتي:

١-تنظيم الائتمان الاستهلاكي (القروض الاستهلاكية): انتشر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية خلال اربعينيات القرن العشرين. ووفقا لهذا النوع من الأدوات يتم تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية عن طريق مجموعة من القواعد وهي كالآتي:

أ- يحدد البنك المركزي المبلغ الواجب دفعة مقدما (دفعة مقدمة) كجزء من قيمة السلعة المشتراة. وان زيادة مبلغ الدفعة المقدمة يؤدي الى احجام الافراد في الطلب على هذا النوع في الائتمان.

ب- يحدد البنك المركزي مدة سداد الائتمان فاذا عمد البنك الى جعل مدة السداد قصيرة فان ذلك سوف يزيد من مقدار القسط الشهري الواجب دفعة الامر الذي يترتب عليه الحد من طلب الائتمان الاستهلاكي. ويحدث العكس عندما يزيد من مدة السداد.

٢-تنظيم الائتمان الممنوح لغرض الإسكان: يقوم البنك المركزي بتحديد اعلى مبلغ يمنح كقرض لبناء المساكن. وكذلك تحديد فترة سداد مبلغ القرض كاملا. وهذا النوع يماثل الائتمان الممنوح لاقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة من حيث الاثار الاقتصادية التي يولدها.

٣-الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش ضمان: يقوم البنك المركزي بتنظيم الائتمان عن طريق فسخ المجال امام الافراد المضاربين بشكل خاص للاقتراض من المصارف التجارية وتكون هذه القروض مضمونة بواسطة سندات سبق وان تم شراؤها بشرط التقييد بهامش الضمان (متطلبات الضمان)، والذي يقصد به النسبة من القيمة السوقية للسندات المقدمة بصفة ضمان للقرض، والتي لا يجوز اقراضها من قبل المصارف او المتعاملين بالسندات. وإذا تبين للبنك المركزي ان المصارف التجارية تمادت في اقراض المضاربين فإنه يلجأ الى رفع هامش الضمان. ولهذا يعد هامش الضمان قيلاً كمياً مباشراً على مقدار الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية الى العملاء والمضاربين منهم بشكل خاص.

٤-الافناع الادبي: يستخدم البنك المركزي هذه الأداة بصفقتها مكمله للأدوات السابقة ليحقق الأهداف التي يصبو الى تحقيقها، والمتمثلة في دعوته لإدارة المصارف التجارية بضرورة اتباع الحيلة والحذر في السياسة الائتمانية والاستثمارية التي تعتمد عليها تلك المصارف. وللمكانة الخاصة التي يشغلها البنك المركزي في النظام المصرفي والنقدي ولما يتوافر لديه من إمكانات وخبرة تؤهله على توقع الأوضاع الاقتصادية، ومكامن القوة والضعف في الاقتصاد الوطني وكيفية معالجتها فالمصارف التجارية تعد هذه الدعوة بمثابة نصيحة او توجيه يتعين عليها الاخذ بها حال تنفيذ سياستها الائتمانية.

٥-التأثير المباشر: يقصد بها فرض العقوبات على المصارف التجارية التي تتبع سياسات وممارسات لا تتفق مع التعليمات والتوجيهات واللوائح التي يصدرها البنك المركزي واهم هذه الإجراءات هي:

أ- رفض البنك المركزي قيام المصارف التجارية بأجراء عمليات إعادة عمليات إعادة خصم للأوراق التجارية في حالة عدم موافقته على السياسة الاستثمارية المتبعة من قبل المصارف حتى لو كانت أساسا لنشاطاتها المصرفية.

ب- رفض البنك المركزي تقديم الدعم المالي للمصارف التجارية في حالة تجاوز القروض التي منحها حدودها العليا المقررة للقطاعات التي لا ترغب السلطة النقدية التوسع فيها.

ت- يلزم البنك المركزي المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى بتوجيه جزء من مواردها نحو الاستثمار في الأصول السائلة والخالية من المخاطر والمتمثلة في السندات الحكومية واذونات الخزينة. وذلك لغرض تدعيم احتياجاتها وتوفير الضمان للمودعين، فضلا عن تمكين القطاع الحكومي من سد احتياجاته من الموارد النقدية بكلفة منخفضة.

ث- قيام البنك المركزي باتباع أسعار فائدة تمييزية طبقا للغرض من طلب الائتمان.

ج- يخول البنك المركزي المصارف التجارية صلاحية تحديد الحدود العليا لأسعار الفائدة التي تدفعها على الودائع او على القروض وفقا للغرض من القرض.

ح- يفرض البنك المركزي الحدود العليا لمقدار القروض التي تمنح للاقتصاد عن طريق خصم اذونات الخزينة والأوراق التجارية.

خ- يضع البنك المركزي حد اقصى لمقدار القرض (الائتمان) الذي يقدمه الى المصارف التجارية عن طريق إعادة الخصم خلال مدة معينة. مقابل دفع سعر فائدة إضافي (جزائي)

عقابي علاوة على سعر إعادة الخصم عند تجاوزها الحد المقرر وفقا للوائح والتعليمات
الصادرة من البنك المركزي.